العرب
الإثنين 2019/11/25
السنة 42 العدد 11539

مظاهرات «أحد التكليف» لا يصل صداها إلى قصر بعبدا

المحتجّون في لبنان يخشون على حراكهم من التدخلات الخارجية

القوى السياسية في لبنان تتمسك بسياسة الهروب إلى الأمام، في تحد للمحتجين الذين يصرون على مواصلة حراكهم إلى حين الاستجابة لمطالبهم بتشكيل حكومة تكنوقراط، رافضين في الوقت ذاته أي تدخلات خارجية تحت أي مسمّيات.

ثورة حتى النصر

بيروت – حملت احتجاجات الأحد في مناطق عدة في لبنان تحت عنوان "أحد التكليف" رسالة مباشرة للرئيس ميشال عون تحثه فيها على ضرورة دعوة الكتل النيابية للاستشارات الملزمة، للاتفاق على رئيس وزراء لتشكيل حكومة جديدة، خاصة وأن الوضع في البلاد لم يعد يحتمل المزيد من المماطلة.

ولم يرشح إلى الآن ما هو جديد على الساحة السياسية في ظل تمترس كل طرف خلف مواقفه، مراهنين في الآن ذاته على عامل الوقت في انحسار الاحتجاجات، وهو ما يبدو أنه رهان خاسر في ظل تلويح المتظاهرين بالتصعيد عبر شن إضراب عام الاثنين، وصولا إلى العصيان المدني.

وجدد المحتجون في اليوم التاسع والثلاثين لاحتجاجاتهم مطالبتهم بتشكيل حكومة تكنوقراط، بديلة لحكومة سعد الحريري، التي أجبروها على الاستقالة في 29 أكتوبر الماضي، وتحولت إلى حكومة تصريف أعمال.

ويربط عون الدعوة إلى استشارات ملزمة لتشكيل حكومة بالتوصل إلى توافق بين القوى السياسية وممثلين عن الحراك الشعبي حول شكل الحكومة المقبلة، ومؤثثيها، وهذا الأمر وإن كان محل ترحيب من البعض في الأيام الأولى من استقالة الحريري، فإنه مع استمرار الأزمة تحول إلى عنصر ضاغط، وباتت هناك شبه قناعة بأن الرئيس اللبناني وفريقه السياسي يستغلون سلطاته لخدمة وتمرير أجندته التي تتعارض مع مطالب المحتجين.

وليد جنبلاط

أتمنى أن يتوافق السفراء وكبار القوم بسرعة لتشكيل الوزارة

وشهدت الواجهة البحرية في مدينة صيدا (جنوب)، تجمعا لمحتجين حملوا الأعلام اللبنانية، وشعارات تطالب عون بتكليف شخصية بتأليف حكومة قادرة على إنقاذ البلد من الأزمتين السياسية والاقتصادية؛ إذ يعاني لبنان من أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990. ويرهن الحريري قيادته للحكومة المقبلة بأن تكون حكومة تكنوقراط حتى لا يرفضها المحتجون، لكن يوجد طرح آخر لتشكيل حكومة هجينة من سياسيين واختصاصيين، وهو ما يدعمه كل من الرئيس عون، والتيار الوطني الحر، والثنائية الشيعية الممثلة في "حزب الله" وحركة "أمل".

وفي صور (جنوب)، نظّم شباب في ساحة المدينة فطورًا، تحت شعار "خبز وملح". وأحضر المشاركون الطعام من منازلهم وافترشوا الساحة، مطلقين هتافات تدعو إلى تشكيل حكومة إنقاذ، ووقف التدخلات الخارجية.

وتجمع عشرات المحتجين اللبنانيين، أمام مقر السفارة الأميركية للتنديد بما اعتبروه تدخلات واشنطن في شؤون بلادهم. وردد المتظاهرون هتافات، منها "ما بدنا استعمار" و"بيروت حرّة". فيما رصد انتشار كثيف لعناصر الجيش، عند المداخل المحيطة بمنطقة عوكر، التي تتواجد فيها السفارة، وقطع الطريق أمام حركة السيارات، على مسافة بعيدة نسبيا من مكان تجمع المتظاهرين.

وكانت دعوات انتشرت السبت عبر منصات التواصل الاجتماعي للتظاهر أمام السفارة الأميركية رفضا للتدخلات الخارجية في شؤون لبنان، وأبرزها ما عبّر عنه السفير الأميركي الأسبق (في لبنان) جيفري فيلتمان.

وقدم فيلتمان، الأستاذ الزائر لدى معهد "بروكنز"، قبل أيام، رؤيته للاحتجاجات في لبنان وكيفية التعاطي معها أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإرهاب الدولي، المتفرعة من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي. وهو ما اعتبره المحتجون تدخلًا في الشأن اللبناني.

ويفتح استمرار الأزمة في لبنان الباب أمام التدخلات الخارجية التي ظهرت مؤشرات عدة عنها في الأيام الأخيرة، الأمر الذي يثير قلق المحتجين من ضياع بوصلة حراكهم المندلع منذ 17 أكتوبر الماضي.

ورغم أن ما صدر حتى اللحظة عن الولايات المتحدة يندرج في سياق الضغط للاستجابة لمطالب الحراك فإن المحتجين يعتبرون أن هذا الأمر لا يخدمهم في ظل وجود متربصين بالحراك يحاولون تشويهه فضلا عن قناعتهم بأن خلف هذا الدعم غايات ترمي واشنطن لتحقيقها.

وقالت السفارة الأميركية، عبر موقعها على "تويتر" في 16 نوفمبر الجاري، "ندعم الشعب اللبناني في مظاهراته السلمية وتعبيره عن الوحدة الوطنية".

وتقول أوساط سياسية لبنانية إنه لا يمكن تجاهل حقيقة التدخلات الأجنبية، سواء كانت من قبل القوى الغربية وتحديدا الولايات المتحدة وفرنسا، وفي الشق المقابل إيران التي تخشى أن تؤدي الانتفاضة اللبنانية إلى خسارة ما حققته عبر ذراعها حزب الله المسيطر حاليا على القرار السياسي في هذا البلد.

واتهم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط "بعض السفراء ووزراء الخارجية" الأجانب، بالتدخل في تشكيل الحكومة اللبنانية.

وكتب عبر موقعه على "تويتر" السبت "حتى بعض السفراء الفاعلين وبعض وزراء الخارجية دخلوا على خط تشكيل الوزارة (الحكومة) لزيادة التعقيد إلى جانب الطبقة السياسية الرافضة للتنازل والمتمسكة بالبقاء".

وأضاف "وكي لا يزيد التنظير والتأويل حول ما سبق وقلته، أتمنى أن يتوافق السفراء والخبراء وكبار القوم بسرعة لتشكيل الوزارة (الحكومة) وكلهم بلا استثناء يؤيدون استقرار لبنان وفق ما يقولونه".

وتلفت الأوساط إلى أنه على ضوء هذا المشهد المتداخل فإنه لا توقعات كبيرة بشأن قرب تحقيق انفراجة سياسية في الأفق فيما الوضع الاقتصادي يتجه بسرعة نحو الكارثة.

الليكود يقاوم ضغوطا تطالب بتنحي نتنياهو

تل أبيب – يحاول حزب الليكود مقاربة الأزمة التي فجرها المستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت بتوجيه لائحة اتهام ضد زعيمه بنيامين نتنياهو، بهدوء، بيد أن ذلك لا يخفي حالة الارتباك داخل الحزب، خاصة وأن التوقيت ليس في صالحه لجهة تزامنه مع المهلة المحددة للكنيست لاختيار مرشح لرئاسة الوزراء بعد فشل كل من نتنياهو ومنافسه زعيم تحالف أزرق أبيض بيني غانتس في تشكيل حكومة.

وعكست خطوة القيادي في حزب الليكود والنائب في الكنيست جدعون ساعر، بتقديمه طلبا الأحد، لرئيس اللجنة المركزية للحزب حاييم كاتس لإجراء انتخابات تمهيدية قبل الحادي عشر من ديسمبر المقبل، عمق الأزمة داخل الحزب القابض على السلطة في إسرائيل منذ العام 2009.

وهذه هي أول محاولة رسمية داخل الليكود للإطاحة بزعيمه منذ إعلان مندلبليت الأسبوع الماضي توجيه اتهامات لرئيس الوزراء تتضمن الحصول على رشى والاحتيال وخيانة الأمانة في ثلاث قضايا فساد.

وترافقت خطوة ساعر مع ضغوط من خارج الحزب تطالب بإقالة نتنياهو تقودها بعض الأحزاب والمنظمات على غرار "حركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل" التي قدمت الأحد التماسا للمحكمة العليا تدعو فيه إلى ترك نتنياهو الحكومة، معتبرة أن توجيه اتهامات جنائية لرئيس وزراء لا يزال في منصبه "تجاوز للخط الأحمر وصفعة قوية لثقة الرأي العام في مؤسسات الحكم".

ويتشكك كثيرون في قدرة القيادي في الليكود على الترويج لمقترحه، في ظل التفاف لافت من الحزب وقواعده حول زعيمهم رئيس الوزراء المنتهية ولايته الذي أبدى تمسكا بمنصبه، بيد أنه أمام تزايد متوقع لحجم الضغوط خاصة بعد تقديم الرئيس ريفلين طلبا إلى مندلبليت، بشأن أهلية نتنياهو لتشكيل حكومة، فإن كل السناريوهات واردة.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلي عن ساعر القول إن اقتراحه بإجراء انتخابات حزبية سيقود إلى "تشكيل حكومة ضمن الكنيست الحالي وينهي الأزمة السياسية المستمرة منذ عام تقريبا، وسيمنع الانجرار لانتخابات نحن في غنى عنها".

ووجه ساعر الذي يعد أحد أبرز منتقدي نتنياهو داخل الليكود في وقت سابق، انتقادات شديدة اللهجة للأخير حيال اعتباره لائحة الاتهام الموجهة ضده محاولة انقلابية، مشددا على أن نتنياهو لن ينجح في تشكيل حكومة، وأنه يجب إجراء انتخابات تمهيدية بسرعة خلال الـ21 يوما.

وبدا واضحا أن عين ساعر على زعامة الحزب، ويرى في الاتهامات الموجة لنتنياهو فرصة لا يمكن تفويتها، بيد أن الأصداء القادمة من الليكود حتى الآن تؤكد أن الرجل يغرد وحيدا.

وقال القيادي في الليكود في لقاء إعلامي "نحن حزب ديمقراطي ولسنا مثل حزب 'يوجد مستقبل'، الذي ليست لديه انتخابات داخلية"، مضيفا "أنا أستطيع تشكيل حكومة وتوحيد الدولة والسياسة".

ويراهن ساعر لتعزيز حظوظه على القوى السياسية الأخرى المؤثثة للكنيست حيث أن جزءا مهما منها يرفض إعادة تولي نتنياهو لرئاسة الوزراء، معتبرا أنه حان الوقت لإنهاء احتكار الأخير للسلطة منذ أكثر من 10 سنوات متتالية هذا دون احتساب المدة التي قضاها في هذا المنصب بين عامي 1996 و1999.

وعن الانتقادات الموجهة للمستشار القضائي للحكومة أشار إلى "أنه كان سكرتير حزبنا ونتنياهو هو من عيّنه، وأنا أعرف استقامته، هذه ليست محاولة للانقلاب في الحكم، هذا ليس صحيحا وليس مسؤولا".

وتطرق ساعر إلى إمكانية إجراء انتخابات ثالثة، حيث قال "أنا لم أسمع شخصا واحدا يقول إنه يعتقد أنه وبعد انتخابات ثالثة وحتى رابعة أو خامسة سيستطيع نتنياهو تشكيل حكومة". وأضاف "هناك إمكانيتان، الأولى الاستمرار بالمأزق الذي تمر به الدولة منذ سنة أو إعطاء الحكم لمنافسينا السياسيين ونحن لسنا بعيدين عن ذلك، فلأول مرة منذ عدة سنوات خسرنا الأكثرية في الكنيست وأصبح الحزب المنافس يملك مقاعد أكثر منا".

وللمرة الأولى منذ العام 2009، يفشل حزب الليكود في تصدر الانتخابات التشريعية حيث حل في الاستحقاق الذي جرى في سبتمبر الماضي في المرتبة الثانية بعد تحالف "أزرق أبيض" بقيادة الوافد الجديد على الساحة السياسية الجنرال بيني غانتس.

ورغم ذلك كلف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين زعيم الليكود بتشكيل حكومة جديدة إلا أن الأخير فشل في مهمته لتؤول إلى غانتس الذي لم يحالفه الحظ هو الآخر في ظل تباينات بينه وبين الليكود، الأمر الذي اضطر الرئيس الإسرائيلي إلى الذهاب في خيار تكليف الكنيست باختيار رئيس للوزراء لتجنب خيار السير في انتخابات هي الثالثة خلال أقل من عام.

جدعون ساعر

أنا أستطيع تشكيل حكومة وتوحيد الدولة والسياسة

ووفق القانون الإسرائيلي، بإمكان رئيس الوزراء المنتهية ولايته الاستمرار في منصبه، وحتى الترشح لولاية جديدة ما لم يصدر قرار بإدانته.

وتقول أوساط سياسية إسرائيلية إن نتنياهو ليس في وارد تقديم استقالته، أو القبول بخيار الذهاب في انتخابات حزبية استنادا إلى استشارة قدمها له المستشار القضائي لليكود تقول إنه ليس مضطرا للسير في هكذا خيار قبل أن تتضح معالم إجراء انتخابات تشريعية جديدة.

ويستند نتنياهو على دعم معظم أعضاء حزب الليكود وقاعدته التي تنظر إليه على أنه الزعيم الأوحد الذي بفضله نجح الحزب في السيطرة على السلطة طيلة سنوات، وأن تنحيه سيعني تآكل الحزب وخروجه عن الحلبة السياسية.

وبات اسم الليكود مقترنا حتما بزعيمه نتنياهو الذي تولى رئاسته منذ العام 1993، وبالتالي مغادرته وبهذه الطريقة ستكون ضربة قاصمة للحزب.

وقالت وزيرة الثقافة، ميري ريجيف، من حزب الليكود، الأحد ردا على الدعوات إلى إجراء انتخابات تمهيدية "لقد أبلغ جدعون ساعر منذ الآن، أن بيبي (نتنياهو) هو من سيفوز برئاسة الليكود". وانتقدت ريجيف دعوة ساعر قائلة إن ذلك "يعني جلب التوتر إلى صفوف الليكود بأسره، بدلاً من الاستعداد لمهمة واحدة فقط، وهي الفوز في الانتخابات البرلمانية".

من جهته قال رئيس كتلة الليكود في البرلمان، ميكي زوهر، "لو كانت لدي أية شكوك أن رئيس الحكومة يعمل من أجل النهوض بمصالحه الاقتصادية، سأحثه على الاستقالة، ولكن عندما أرى كيف يجري التحقيق، أدرك أنه كان تحقيقا سيئا ومجنونا".

وأضاف زوهر "رئيس الحكومة بحاجة لطلب الحصانة بسبب الملاحقة السياسية، والشرطة تلاحق رئيس الحكومة بسبب تعرضها لضغوطات من قبل وسائل الإعلام". وتابع "هناك شوائب لا نهاية لها خلال سير التحقيقات، وأريد أن يحكم الجمهور على من سيكون رئيس الحكومة وليس أي جهة أخرى".

رسائل روسية عبر إدلب لردع تركيا بشمال شرق سوريا

دمشق – عادت محافظة إدلب في شمال غرب سوريا إلى دائرة الضوء في الأيام الأخيرة بعد انحسار التركيز عليها على مدى الأشهر الماضية، الأمر الذي يحمل دلالات عدة، يربطها متابعون بالتوتر الذي تشهده العلاقات الروسية التركية على خلفية تعثر تنفيذ اتفاق سوتشي المتعلق بشمال شرق البلاد.

وسجل منذ نحو أسبوعين تدرج في عمليات القصف الجوي الروسي والسوري لمواقع في ريف إدلب ترافق مع تقدم بري للقوات الحكومية.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، الأحد، بأن الجيش السوري تمكن من السيطرة على قرية المشيرفة جنوب شرق إدلب، وذلك بعد معارك عنيفة مع الفصائل المسلحة في المنطقة.

وذكر المرصد أن معاودة السيطرة على القرية جرت بعدما شنت القوات الحكومية قصفا بعشرات القذائف الصاروخية على عدة محاور قريبة.

واستعادت الفصائل المسلحة السيطرة على القرية منتصف الأسبوع الماضي بعد ساعات من سيطرة القوات الحكومية عليها.

وأضاف المرصد أن الطيران الروسي شن أيضا غارات على مناطق بريف إدلب الجنوبي.

وتثير عودة التصعيد إلى شمال غرب سوريا مخاوف المجتمع الدولي. وصرح مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسون بأن القلق يساوره بشأن تجدد المعارك في إدلب التي تحتضن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة.

وأوضح بيدرسون أن خطوات التهدئة ستسمح بنجاح المسار السياسي وصولا إلى تنظيم الانتخابات، لكنه أشار إلى أنه من السابق لأوانه القول إن هناك اتفاقا على المبادئ الدستورية، في إشارة إلى أعمال اللجنة الدستورية.

غير بيدرسون

خطوات التهدئة ستسمح بنجاح المسار السياسي في سوريا

وتشكل إدلب المعقل الأخير للفصائل المناوئة لنظام الرئيس بشار الأسد، وتعني استعادتها سحب آخر ورقة لدى المعارضة يمكن أن تساوم بها خلال مفاوضات التسوية النهائية للنزاع.

ويقول محللون إن التصعيد الجاري لا يعني أن هناك اجتياحا قريبا للمنطقة وإنما هو حتى الآن مجرد رسائل نارية روسية لتركيا مفادها أن محاولاتها الالتفاف على الاتفاق الذي أبرم في أكتوبر الماضي بشأن شمال شرق سوريا، سيقابل برد قاس على أرض إدلب.

وكانت تركيا توعدت قبل أيام بإعادة اجتياح شمال شرق سوريا، في حال عدم التزام كل من موسكو وواشنطن بإبعاد ما تصفه بالتهديد الكردي.

وهذا الموقف التركي الذي أعلن عنه بعد زيارة للرئيس رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة، ردت عليه وزارة الدفاع الروسية بنبرة غاضبة معتبرة أن أي عملية عسكرية في تلك المنطقة ستؤزم الوضع بدل حله.

وشنت تركيا في التاسع من أكتوبر عملية عسكرية تحت عنوان "نبع السلام" ضد وحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرق سوريا، لكن تم إيقاف هذه العملية بعد أيام فقط على خلفية اتفاق تركي أميركي تلاه آخر بين أنقرة وموسكو أكثر تفصيلا ويقضي بانتشار الجيش السوري على أجزاء واسعة من الحدود وبعمق 30 كلم وانسحاب القوات الكردية، فيما يتولى الجيشان التركي والروسي تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود بعمق 10 كلم.

وتقول روسيا إنه تم تنفيذ جزء مهم من نص الاتفاق بيد أن تركيا تعتبر أن ذلك غير كاف وأن الأكراد لم ينسحبوا بالكامل من المناطق المتفق عليها. ويقول محللون إن أنقرة ترى أن الاتفاق يخدم الجانبين السوري والروسي أكثر وهي تسعى لتجاوزه من خلال القيام بمحاولة التفافية على بنوده، والتشكيك في خطوات تنفيذه، وهذا الأمر مدعاة قلق بالنسبة لموسكو، التي تضغط اليوم بشكل غير مباشر على أنقرة من خلال إدلب.

ويضيف المحللون أن تركيا في حال لم تصغ للرسائل الروسية ستجد نفسها والفصائل التي تدعمها في مواجهة جديدة في إدلب، وهذا بالنسبة لها أمر كارثي ليس فقط لجهة مواجهة حملة نزوح غير مسبوقة بل وأيضا خسارة منطقة نفوذ دون أية مكاسب.

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قال الشهر الماضي خلال زيارة لإدلب إن "معركة إدلب ستكون الأساس لحسم الفوضى والإرهاب في كل مناطق سوريا".

وقتل أكثر من 1300 مدني جراء هجمات سورية وروسية على منطقة خفض التصعيد في إدلب، منذ 17 سبتمبر 2018. كما أسفرت الهجمات عن نزوح أكثر من مليون مدني إلى مناطق هادئة نسبيا أو قريبة من الحدود التركية.